الفصل العشرون:
قراءة في وثائق النكبة

أسمهان شريح

لم يكن لنكبة فلسطين أن تحصل على الشكل الذي حدثت به لولا تواطؤ القوى الإستعمارية العداونية متمثلة بالدول العظمى في أوروبا وأمريكا. فقد بدأ التحضير للنكبة بخطوات وإجراءات محددة، كما توفرت عوامل ذاتية وموضوعية أدت لتحقيق المشروع الصهيوني المدعوم من القوى العظمى عام ١٩٤٨.

تتحمل أوروبا أولاً والولايات المتحدة الأمريكية ثانيًا، المسؤولية عن نكبة فلسطين، تشاركها عصبة الأمم وخليفتها منظمة الأمم المتحدة هذه المسؤولية؛ وليست الإمبراطورية العثمانية والأنظمة العربية بمنأى عن هذه المسؤولية؛ ومع مرور الوقت، وتيسّر سبل الحصول على المعلومات أخذت هذه المسؤولية تتكشف شيئًا فشيئًا، حتى اتضحت معالم المؤامرة الكبرى بحق فلسطين وشعبها. وقد انقشع الكثير من الضباب الذي كان يغشى معالم المسألة الفلسطينية، ومسببًا الكارثة التي حلّت بالشعب الفلسطيني، وذلك نتيجة إخراج عدد من الوثائق إلى حيز الضوء، وبالتالي فحصها وقراءتها بعقلانية وموضوعية.

وبذلك يغدو ملائمًا، بل ومفيدًا، الإطلال على هذه الوثائق، في محاولة للعثور على بعض أجزاء لوحة النكبة الفلسطينية، وتركيبها في

مكانها المناسب، وعلى طريق استكمال هذه اللوحة لاستخلاص الدورس والعبر اللازمة على طريق الصراع الطويل من أجل استرداد الحقوق الوطنية الفلسطينية.

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة قراءة أولية في وثائق النكبة من خلال بعض المصادر المتنوعة المتوافرة باللغة العربية، الصادرة أساسًا باللغة العربية، أو المترجمة إليها، لعلها تلفت نظر المختصين من سياسيين وقانونيين وغيرهم لإنجاز قراءات مختصة وأكثر عمقًا لوثائق النكبة.

ونظرًا لأغراض هذه الدراسة، فإنها ستعتمد التقسيم الموضوعي، فتتناول الوثائق البريطانية والفرنسية والألمانية والتركية والعربية، بالإضافة إلى وثائق عصبة الأمم والأمم المتحدة، وستتبع المنهج التحليلي في قراءة الوثائق.

مقدمة:

يعود تاريخ الأطماع الأوروبية في فلسطين خلال العصور الحديثة، إلى منتصف القرن السابع عشر، حيث كان البيرويتانيون يشكلون الطبقة الحاكمة في إنجلترا والأراضي المنخفضة، بالإضافة إلى كونهم القوة الاقتصادية المنفذة، فمنهم كبار التجار ورجال الأعمال. ونظرًا للصلة الوثيقة التي كانت تربط البيوريتانية اليهودية، فقد تهيأ لليهود مجال واسع للمساهمة في النشاط التجاري دون خوف أو وجل من البيوريتانيين. ما جعل رئيس إنكلترا البيروياني آنذاك، أوليفر كرومويل، يدرك مدى الفائدة المادية التي كان بمقدور اليهود تقديمها لاقتصاديات بلده، وخاصة في المجال التجاري. ولذلك أبدى اهتمامًا كبيرًا بشؤون اليهود، وراح يقدم

لهم الكثير من التسهيلات. وقد نظم عدد من البيوريتانيين الإنكليز " حركة " [١] بهدف مساعدة اليهود على الاستيطان في فلسطين؛ وقاموا سنة ١٦٤٩ بتقديم عريضة إلى الحكومة الإنكليزية جاء فيها: " إن الأمة الإنكليزية مع سكان الأراضي المنخفضة سيكون أول الناس وأكثرهم استعدادًا لنقل أبناء إسرائيل وبناتها إلى الأرض الموعودة لأجدادهم إبراهيم وإسحاق ويعقوب كي تصبح إرثًا دائمًا لهم [٢].

وبالرغم من أن هذه الحركة ودعوتها إلى توطين اليهود في فلسطين لم يتمخض عنها أية نتيجة عملية، إلا أنها كانت مؤشرًا للقوى الحاكمة في بريطانيا وغيرها كي تولي فلسطين مزيدًا من اهتمامها، وتدرس بجدية مدى الفوائد الاقتصادية والسياسية التي يمكن جنيها من وراء توطين اليهود فيها. وبالفعل، فقد شهدت فلسطين، منذ منتصف القرن الثامن عشر، وبشكل أوضح في القرن التاسع عشر، نشاطًا مكثفًا واكب التوسع الإمبريالي الغربي، قامت به مجموعات من التجار وعلماء الآثار والمغامرين.

الوثائق البريطانية:

كان لبريطانيا الدور الرئيس في التسبب بنكبة الشعب الفلسطيني، فلم تكتف الحكومة البريطانية بمنح زعماء الحركة الصهيونية اليهود وعدًا

(١) د. أمين عبد الله محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، شباط / فبراير ١٩٨٤، ص ١٣، عن ريجبينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية في إنكلترا، **الصهيونية العنصرية** (بيروت: ١٩٧٧)، مجلد ٢، ص ٢٨.
(٢) **المصدر نفسه**، والصفحة نفسها.

يضمن لهم تحقيق مشروعهم في فلسطين، هو وعد بلفور، بل سعت جاهدة لتنفيذ هذا الوعد من خلال تضمينه في صك الإنتداب الذي أقرته عصبة الأمم. وبعد إنقاذ مشروع الإنتداب، وبسط الإنكليز نفوذهم على فلسطين، أخذوا بتنفيذ وعدهم، بدءًا بتسهيل هجرة اليهود الأوروبيين، وتمكينهم من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، مرورًا بتسليحهم وتأمين الحماية لهم أثناء الصدامات مع الفلسطينيين الذين قاوموا محاولات اليهود للاستيلاء على بلادهم، وانتهاء بتقديم كل التسهيلات التي من شأنها تأسيس البنية التحتية للدولة اليهودية التي تم الإعلان عن قيامها في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، بعد استكمال شروطها.

ويتأكد الدور البريطاني في نكبة فلسطين من خلال قراءة الوثائق الرسمية ذات العلاقة.

وعد بلفور:

وهو عبارة عن رسالة بعث بها وزير الخارجية البريطانية، آرثر بلفور، عام ١٩١٧، إلى اللورد روتشيلد، أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور؛ وتم اعتبارها أول خطوة رسمية يتخذها الغرب لأقامة كيان لليهود في فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهدًا بإقامة دولة لليهود في فلسطين. وفي ما يلي نص الرسالة:

" إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من

الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع لها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى ".

ولم يكن وعد بلفور هو الوعد الأول الذي قدمته بريطانيا لليهود، بل سبقه وعدان إبان فترة الحرب ولكنهما توقفا، وكان الوعد الأول في آذار / مارس سنة ١٩١٦. على يدي جراي وأسكيث، ولكن حدث أن تعطل صدور هذا الوعد. وكانت المحاولة الثانية لإعطاء اليهود وعدًا في ربيع سنة ١٩١٧، حين كانت بريطانيا في ذلك الوقت في تنافس شديد مع فرنسا، التي كانت تريد كسب أصوات اليهود لتتفوق في فلسطين المعروف يومئذ بالقسم الجنوبي من سوريا، وكان الوزارة البريطانية عادت وصرفت النظر عن هذا الوعد أيضًا. ثم منحتهم وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧، مع اجتياح الجيوش الإنجليزية فلسطين [١].

وهكذا فإن احتلال فلسطين، فعليًا، من قبل الجيش الإنكليزي قد تم قبل تكليف عصبة الأمم بريطانيا بالانتداب على فلسطين.

من الناحية القانونية: صدر وعد بلفور على شكل رسالة موجهة من آرثر جيمس بلفور، الذي كان وزير خارجية بريطانيا آنذاك، والذي حمل التصريح اسمه، منذ ذلك الحين، إلى أدموند دي روتشيلد، وهو من أثرياء اليهود في بريطانيا، بتاريخ ١٩١٧/١١/١٢، ما يشير بوضوح إلى أن

(١) د. محمد إسماعيل علي السد، **مدى مشروعية أسانيد السيادة " الإسرائيلية " في فلسطين**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٥ ص ١٤٥.

تصريح بلفور لا يعدو أن يكون تصريحًا سياسيًا ليس له صفة الإلزام القانوني، فهو قد صدر عن شخص قانوني يملك أهلية الالتزام في دائرة الأعمال القانونية الدولية، وهذا الطرف هو بريطانيا ممثلة في وزير خارجيتها، الذي يملك طبقًا لقواعد القانون الدولي أن يعبر عن إرادة الدولة[1].

أما الطرف الثاني فهو فرد عادي ليس له أي كيان دولي، ومن ثم فإن ما يتم بينه وبين الحكومة البريطانية من علاقات واتفاقات لا يدخل في نطاق العلاقات الدولية ولا يحكمه بالتالي القانون الدولي [2].

ويمكن تقسيم وعد بلفور إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هو المتعلق باليهود ويقول: " تنظر حكومة صاحبة الجلالة بعين العطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل مساعيها لتسهيل هذا الهدف ".

ولابد هنا من الإشارة إلى نقطتين:

الأولى: إن الحركة الصهيونية في مراحلها الأولى لم تركز على فلسطين بصورة مطلقة دون سواها، فقد قامت بمحاولات سابقة للحصول على قبرص أو شبه جزيرة سيناء من بريطانيا. ودرس زعماء الصهاينة احتمال اتخاذ شرق أفريقيا والأرجنتين لإقامة دولة لليهود. ولكن بعد

(١) د. محمد طلعت الغنيمي، **قضية فلسطين أمام القانون الدولي**، دار المعارف، الإسكندرية، ص ١١.

(٢) سامي هداوي، **ملف القضية الفلسطينية**، تحرير د. يوسف صايغ، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨ ص٢٥.

انتصار (جماعة فلسطين) في المؤتمر الصهيوني الذي عقد عام ١٩٠٤، عقب وفاة هيرتزل، بعد ذلك فقد تركزت مطالب الصهاينة على فلسطين. وهذا على الأقل يلي الشك حول الادعاءات الصهيونية اللاحقة بأن فلسطين هي الملجأ الوحيد المقبول لليهود في المنفى.

الثانية: فهي أن الجزء الأول من التصريح لم يفصح عما هو أكثر من (وطن قومي) في فلسطين. بالإضافة إلى أن هذا الوعد المحدود كان مشروطًا حسب الجزئين الثاني والثالث من التصريح [١].

القسم الثاني: هو المتعلق بحقوق الفلسطينيين ووضعهم، وينص على أنه: " من المفهوم بوضوح أنه يجب عدم القيام بأي عمل من شأنه الإجحاف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين "، وهو بذلك يقسم فلسطين على أساس طائفي تمهيدًا لضمان مكانة اليهود.

القسم الثالث: الذي يشير إلى وضع اليهود خارج فلسطين فيقول: " يجب ألا تجحف إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين بالحقوق والوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في الأقطار الأخرى ".

إن هذه العبارة الأخيرة قد أعطت اليهود وطن شعب آخر، في الوقت الذي حافظت فيه على حقوق اليهود في بلدانهم الأصلية. ويعتبر وعد بلفور نصًا نموذجيًا لكيفية القضاء على شعب كامل له حضارته العريقة وإحلال آخرين مكانه، فعند صدور هذا الوعد كان عدد سكان فلسطين

(١) **اللاجئون الفلسطينيون**، مركز المعلومات البديلة، القدس، دمشق ص ٨.

يناهز ٦٠٠ ألف نسمة، بينما كان عدد اليهود لا يتجاوز، حسب تقرير مقدم من الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين لعصبة الأمم، ٥٥ ألف نسمة بما فيهم اليهود الفلسطينيين (غير المهاجرين الأوروبيين)، ما يعني أن نسبة ٩١ % من السكان في فلسطين هم سكانها الأصليين. بينما لم يشكل اليهود سوى نسبة ٩ % فقط من العدد الكلي للسكان [١]. وذلك بخلاف ما جاء به القسم الثاني من وعد بلفور، الذي أعطى صورة مضللة عن وضع اليهود في فلسطين وعد دعاوى ملكيتهم الثابتة لها، عندما استخدم عبارة (الطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين)، قاصدًا بذلك إعطاء انطباع مضلل بأن الفلسطينيين كانوا أقلية لا يعتد بها، وبأنهم يحتلون وضعًا ثانويًا بالنسبة لوضع اليهود؛ حيث توحي هذه العبارة بالحرص على حماية حقوق الفلسطينيين بصفتهم (الطوائف غير اليهودية) تمهيدًا للإستيلاء على حقوقهم في بلدهم بصفتهم أصحابه وسكانه الأصليين، وهو ما حدث فعلاً.

وبإمعان النظر في المعاني المتضمنة بهذه العبارة، يمكن إصدار الحكم التالي عليها: إنها كافية بذاتها لإبطال مفعول بقية الوعد (وعد بلفور) [٢].

ومن الناحية السياسية التحليلة تقول القراءة الصهيونية / الإسرائيلية أن الحركة الوطنية الفلسطينية ظهرت أو انبعثت فقط نتيجة للقاء مع

(١) محمد سيف، **٩٠ عامًا على وعد بلفور/قراءة قانونية**، مدونات مكتوب على الشبكة الإلكترونية.

(٢) **المصدر نفسه**.

الصهيونية، وهو ادعاء ينطوي على قدر من الخبث المغرض من حيث أنه يسعى إلى صبغ الحركة الفلسطينية وروادها بألوان المحاكاة وانعدام التقاليد والإرث القوميين، بل ودمغها بالعدمية والعنفوية العبثية. ما قاد، بالتالي، إلى الإدعاء بأن الفلسطينية كانت بمنزلة ردة فعل رجعية على صدور وعد بلفور، وبالتالي ليس هناك بطبيعة الحال أية صلة أو رابطة بين هذا " الوعد " وبين الذين ظهروا بجريرته (" الطوائف والمجموعات غير اليهودية " في فلسطين). وهو ما يعني – وفقًا لما يرمي إليه الإدعاء ذاته – برهانًا آخر على مقولة " شعب بلا أرض لأرض بلا شعب ".

وفي قراءة إسرائيلية متخصصة لهذه الوثيقة، اعتبر د. يحيعام شور، الكاتب والمؤرخ المحاضر في " كلية بيت بير "، أن في القراءة الإسرائيلية، أسسًا وعناصر عاطفية ووجدانية مفرطة، بل وحتى صبيانية وقاصرة بعض الشيء قبعت في صلب إصدار وعد بلفور، مثل التزام بريطانيا تجاه المساعدات الكيميائية – العسكرية التي قدمها البروفيسور حاييم وايزمان للمجهود الحربي البريطاني؛ العلاقات الشخصية بين زعماء صهيونيين وبين زعامة الحكم البريطاني؛ التوجه المسيحي الحماسي لدى رئيس حكومة بريطانيا لويد جورج؛ الإيمان بضرورة تطوير علاقات عمل وتعاون بين المشروع الصهيوني المستقبلي وبين البريطانيين، إضافة إلى الاعتبار الأخلاقي بشأن وجوب دعم ومساندة الشعب اليهودي المضطهد... إلخ.

ورأى شور أن وعد بلفور كان يهدف، أو من المفروض أن يؤدي،

إلى دفن مشروعين سابقين فيما يتعلق بالشرق الأوسط: رسائل ماكماهون واتفاق سايكس – بيكو، بما يفضي إلى شرعنة وتكريس الكولونيالية البريطانية.

ويخلص شور إلى أن صيغة الوعد الذي أصدره البريطانيون لم تأت عبثًا أو من باب الصدفة: فقد شكل ذلك الوعد/ التصريح الصادر في الثاني من نوفمبر عام ١٩١٧ مدخلاً – رسميًا في نموذج الإنتداب، وشكل لاحقًا أرضية أخلاقية – دولية لإقامة دولة إسرائيل [١]. وفي القراءة السياسية، فإن وعد بلفور هو الخطوة الأولى على طريق بسط نفوذ بريطانيا على المنطقة من أجل تحقيق مصالحها فيها؛ تلك المصالح التي رأى المفكر الاستراتيجي كامل بترمان أنها لن تتحقق إلا بزرع كيان غريب في فلسطين صديق لبريطانيا وعدو لسكان المنطقة.

ومهما قيل في وصف " وعد بلفور "، والدور الرئيس الذي لعبه في مختلف مراحل المسألة الفلسطينية، فلن يكون من قبيل المبالغة اعتباره أحد الجذور الرئيسية للنكبة، إن لم يكن الجذر الأساس لها.

توصيات لجنة بيل:

كانت لجنة بيل التي عينتها الحكومة البريطانية في أعقاب اندلاع ثورة ١٩٣٦، لتقصي أوضاع فلسطين، أول من اتبع فكرة تقسيم فلسطين بين الغزاة اليهود الأوروبيين والفلسطينيين أصحابها الأصليين، حيث أوصت اللجنة في تقريرها الذي قدمته إلى الحكومة البريطانية، والذي

(١) د. يحيعام شور، **لماذا منح " وعد بلفور " لليهود تحديدًا؟** موقع المشهد الإسرائيلي الإلكتروني، ٢٠٠٥/١٢/١.

صادقت عليه الأخيرة في تموز ١٩٣٧، بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وتضم حوالي ٢٠ بالمائة من مساحة فلسطين، وفلسطينية تقم على المساحة المتبقية من فلسطين ومنطقة شرق الأردن. وقد احتلت توصية لجنة بيل أهميّة خاصة، لدى الحركة الصهيونية لأنها أضفت شرعية على ثلاث قضايا أساسية:

أولاً: مطالبتها بإنشاء دولة يهودية في فلسطين، الأمر الذي لم تتجرأ الحركة الصهيونية على المطالبة به رسميًا، وإن كانت تدعة إلى إنشاء " وطن قومي يهودي " في فلسطين.

ثانياً: مطالبتها بـ " تبادل سكان " بين الدولة اليهودية والدولة التي ستخصص للفلسطينيين.

وقد أثارت توصيات لجنة بيل نقاشًا حادّاً بين القادة الصهيونيين. واتسمت ردود الفعل الصهيونية الأولية بمعارضة شديدة، لأن توصيات اللجنة قسمت " أرض إسرائيل "، حسب زعمهم، ومنحت اليهود " جزءًا صغيرًا " منها فقط. غير أن هذه المعارضة أخذت تتضاءل وتخفت حتى تحولت إلى تأييد متحفظ أمام حقيقة توصية اللجنة بطرد العرب الفلسطينيين من الدولة اليهودية المقترحة [١].

وبذلك أسست هذه التوصية للنكبة الفلسطينية بتضمينها ترحيل الفلسطينيين عن أراضيهم ما جعل بن – غوريون يوليها أهمية استثنائية،

(١) د. محمود محارب، **ستوت عامًا على النكبة: ترحيل الفلسطينيين؛ الجذور والممارسة**، موقع عرب ٤٨، ٢٠٠٨/١/٢١.

وخاصةً التوصية المتعلقة بطرد الفلسطينيين، وأكد أن على الحركة الصهيونية " التمسك بالتوصية كما كنا تمسّكنا بوعد بلفور، بل كما هو تمسّكنا بالصيهونية ذاتها، يتوجب علينا التمسك بهذه التوصية بأقصى قوتنا وإرادتنا وأمانينا، لأن في هذه التوصية، من مجمل التوصيات، تعويضًا ما عن سلخ بقية أجزاء البلاد... إن بند الترحيل، حسب اعتقادي، أهم من جميع مطالبنا لزيادة المساحة.. وإذا لم يمكن بإمكاننا إخراج العرب من بين ظهرانينا الآن ونقلهم إلى مناطق عربية، الأمر الذي تقترحه لجنة ملكية بريطانية، فإنه لن يكون بمقدرونا القيام بذلك بسهولة (هذا إذا أمكننا القيام بذلك أصلاً) بعد إنشاء الدولة، عندما يكون كل العالم المعادي لنا ينظر إلينا بسبعة عيون، لمراقبة تصرّفنا نحن تجاه أقليتنا " [1].

وبذلك تظهر توصيات لجنة بيل أن بريطانيا كانت متشبثة بإنفاذ وعدها لقيادة الحركة الصهيونية بل تبنت الصهيوني المتثمثل في إقامة دولة لليهود بصورة علنية.

وهو ما يوضح أن تبني عصبة الأمم لوعد بلفور وتضمينه في صك الانتداب، ما هو إلا تأكيد على مدى إمساك بريطانيا بهذه الهيئة الأممية وتسخيرها لأغراضها الاستعمارية، لأن تنفيذ وعد بلفور كان سيستدعي، بالضرورة، التواجد البريطاني على أرض فلسطين، ما أوحى إلى الفكر الاستعماري البريطاني بابتداع فكرة الانتداب، بل وانتزاع مهر ختم عصبة الأمم عليه. وهو ما يبدو جليًا من خلال وثائق عصبة الأمم

(١) المصدر نفسه.

وخليفتها الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، والتي مهدت لحدوث النكبة.

وثائق عصبة الأمم والأمم المتحدة:

عصبة الأمم هي هيئة دولية أنشئت إثر الحرب العالمية الأولى، بموجب معاهدة فرساي التي وقع عليها يوم ١٩١٩/٦/٢٨، ممثلو الحلفاء من جهة (كدول منتصرة) وممثلو ألمانيا من جهة أخرى (كدولة مهزومة).

وتضمنت هذه المعاهدة في بنودها الستة والعشرين الأولى ما أطلق عليه " عهد عصبة الأمم " الذي نص على إنشاء لجنة الانتدابات الدائمة من عضوية الدول الخمس الدائمة العضوية فيها. وتتلخص مهمة العصبة، التي ولدت رسميًا مع دخول معاهدة فرساي حيّز التنفيذ في ١٩٢٠/١/١٠، حسب نص العهد (الميثاق) في إقامة نظام دولي جديد مؤسس على العدالة، وفي ضمان السلم والأمن الدوليين، وتطوير التعاون بين الأمم. لكن، وبمرور الوقت، أكدت الوقائع أن العقلية الاستعمارية كانت تسيطر على عصبة الأمم، في جميع مراحلها، منذ قيامها مطلع عام ١٩٢٠، إلى أن خلفتها منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٦. وتمثلت هذه العقلية، بشكل خاص في السياسات الفرنسية – البريطانية التي سعت، بكل ما في الاستعمار من جشع ووحشية، إلى اقتسام غالبية دول آسيا وأفريقيا. وكانت الأقطار العربية التي انفصلت عن الحكم التركي المهزوم في الحرب، والمتطلعة إلى الاستقلال، تعدّ مغنمًا لهذه السياسة. لهذا سارعت بريطانيا وفرنسا إلى احتلال ما استطاعتا احتلاله من تلك الأقطار، ومن بينها فلسطين، فوُضع العالم أمام الأمر الواقع، وتمّ

استخدام عصبة الأمم لتقنين الاحتلال بشرعة دولية هي " عهد العصبة ". وبذلك أعطت هذه الهيئة الدولية الاستعمار " صبغة دولية مشروعة " تحت اسم " الانتداب ".

وكان ما ارتكبه بريطانيا بحق فلسطين وشعبها من خلال انتدابها خير دليل. فقد كان نصيب فلسطين من الاستعمار مضاعفًا حيث أضيف إلى الاستعمار مضاعفًا حيث أضيف إلى الاستعمار الذي أخضعت له أقطار العالم العربي، الاستيطان اليهودي الإجلائي الإحلالي؛ فاحتلتها إنكلترا منتدبة بتفويض من عصبة الأمم، في حين قامت الحركة الصهيونية بتنفيذ خطتها فغزتها هجرة فاستيطانًا، تحت حماية " الدولة المنتدَبة ورعايتها بالقوة والسلاح.

ويمكن التعرب على دور عصبة الأمم في توفير الظروف والشروط اللازمة لتحقيق المشروع الصهيوني في فلطسين، وبالتالي التسبب في حدوث النكبة، من خلال قراءة العناصر والعوامل التي تم إعدادها وتهيئتها في مرحلة ما قبل تشكيل عصبة الأمم، حتى إذا قامت هذه الهيئة الدولية، استخدم الاستعمار والصهيونية تلك العناصر والعوامل، باسم العصبة، وإطارها، ومن خلالها، لتنفيذ المراحل الأولى للمشروع الصهيوني. فقد كانت الدول الكبرى في بداية القرن العشرين تسعى إلى فرض سيطرتها على الأقطار العربية الخاضعة، آنذاك، للحكم العثماني، الذي كان يعيش مرحلة التفكك والانهيار. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، انتهت الإمبراطورية العثمانية، وبينما كانت الحرب على أشدها وقعت كل من إنكلترا وفرنسا في ١٩١٦/٥/١٦ اتفاقية " سايكس – بيكو

" السرية التي مزقت منطقة الهلال الخصيب إلى مناطق أخضعتها لإدارة هاتين الدولتين. ومن ثم اتفقت إنكلترا وفرنسا في مؤتمر سان ريمو (١٩٢٢/٤/٢٥) على اقتسام النفوذ على أقطار بلاد الشام والعراق، وقامت إنكلترا بإدماج تصريح بلفور في صك الإنتداب على فلسطين، وأقرت عصبة الأمم هذا الصك في ١٩٢٢/٧/٢٤ منتهكة بذلك أحكام عهدها، الذي ادعى أن غاية الإنتداب هي مساعدة الشعوب على بلوغ مراتب الرقي والرفاهية، وتأهيلها لتقرر مصيرها ولتحكم نفسها بنفسها، وبذلك تكون الدول الخاضعة للإنتداب " أمانة مقدسة في عنق المدنية ". وعليه فقد أجمع فقهاء القانون الدولي الذين فسروا عهد عصبة الأمم، على أنه لا يجوز أن تتولى الدولة المنتدبة شؤون البلاد كمالكة مطلقة، بل كما يتولى الوصي ما عهد به إليه [١].

أعلن مشروع الإنتداب البريطاني على فلسطين من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ ٦ يوليو / تموز ١٩٢١، وصودق عليه في ٢٤ يوليو / تموز ١٩٢٢، ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر / أيلول من العام نفسه، وتضمن مقدمة جاء فيها:

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للدولة العثمانية بالحدود التي تعينها تكل الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذًا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم..

(١) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثالث، دمشق، ١٩٨٤ ص٢٣٦.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضًا على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر توفمبر / (تشرين الثاني) ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليًا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى..

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد...

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم..

لذلك، فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

(وهنا سيتم اقتباس بعض الشروط / المواد المتعلقة بموضوع البحث).

المادة الأولى: يكون للدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في

أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقًا لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضًا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة: يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة: يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعًا دومًا لمراقبة الإدارة.

المادة الخامسة: يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة السادسة: تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقامًا دائمًا لهم.

وهكذا، فقد نشأ الانتهاك الرئيس لعهد العصبة في إدماج تصريح

بلفور في صك الإنتداب. واعترف صك الإنتداب بالمنظمة الصهيونية كوكالة يهودية ملائمة لإسداد المشورة إلى إدارة (حكومة) فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي تساهم في إنشاء الوطن القومي اليهودي. في حين لم ينص صك الانتداب على أن يعني أحد، أو جهة، أو مؤسسة بمصالح الشعب الفلسطيني، على غرار المركز الرسمي الذي منح للوكالة اليهودية. كما تؤخذ رغبات الفلسطينيين بالاعتبار كعامل رئيس في اختيار الدولة المنتدبة، وفقًا للمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم [١].

وبذلك فقد سلكت الدولة المنتدبة على فلسطين نهجًا بحيث طبقت عهد العصبة لصالح اليهود وكأنهم سكان فلسطين الأصليين. ففي أول اجتماع عقدته لجنة الانتدابات الدائمة بعد نفاذ الإنتداب على فلسطين في عام ١٩٢٣، لاحظت اللجنة طبيعة هذا الإنتداب الدائمة بعد نفاذ الإنتداب على فلسطين في عام ١٩٢٣، لاحظت اللجنة طبيعة هذا الإنتداب الفريدة من نوعها، وسجلت قلقها من تناقضاته الأصلية. وفي تقرير أعدته في دورتها الخامسة عام ١٩٢٤ وقدمته إلى مجلس العصبة، وقالت فيه: " في حين أن جميع صكوك الإنتداب الأخرى التي درست اللجنة تطبيقها حتى الآن، لم يقصد بها إلا إعمال المبادئ العامة الواردة في المادة ٢٢ من العهد، يتسم صك الإنتداب على فلسطين بطبيعة أكثر تعقيدًا. وكما هو مذكور صراحة في ديباجة صك الإنتداب، وكما تبينه بوضوح بنود عديدة من هذه الوثيقة، رغب المجلس أثناء وضعه شروط الصك، في الوقت

(١) **المصدر نفسه**، ص ٢٤٠.

الذي تعمل فيه أحكام المادة ٢٢ من العهد، في أن ينفذ أيضًا خطة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، عملاً كما هو وارد في تصريح بلفور التاريخي، وهو تصريح أقرته دول الحلفاء الكبرى. وأن الواجب الأعظم للدولة المنتدبة، وفقًا للمبدأ الأساسي الوارد في ٢٢ من العهد، هو ضمان تنمية الأقاليم الخاضعة للانتداب وفقًا لمصالح سكانها ". ومن ناحية أخرى، فإن لدى الدولة المنتدبة، بمقتضى تصريح بلفور تعليمات بالمساعدة على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جليًا، أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أية بلدان أخرى" [١].

تبين هذه المادة أن الإنتداب وضع باعتباره إنشاء الدولة اليهودية كهدف أساس، واعتبر الفلسطينيين مجموعة من الإثنيات وضع باعتباره إنشاء الدولة اليهودية كهدف أساس، واعتبر الفلسطينيين مجموعة من الإثنيات والأعراق المنباينة. وبصورة أوضح: فقد أسقطت عصبة الأمم أوضاع الجماعات اليهودية المتباينة عرقيًا وقوميًا على الفلسطينيين وهم السكان الأصليين لفلسطين والذين ترتبط جذورهم فيه إلى عهود وأزمنة تاريخية موغلة في القدم؛ وذلك باعتراف بعض مؤرخي الغرب المتحررين من سطوة الدراسات التاريخية الكتابية (التوراتية) أمثال كيث وايتلام وتوماس طومسون وغيرهم.

وفيما يتعلق بوثائق الأمم المتحدة، والتي تعتبر خليفة عصبة الأمم،

(١) **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها.

فإن قرارها بتقسيم فلسطين الصادر بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٢٩، بناءً على طلب بريطانيا، لم يكن القرار الأول لتقسيم فلسطين، بل سبقه قرار لجنة بيل، وتكررت فكرة التقسيم في مؤتمر لندن ١٩٤٦، حيث عرضت بريطانيا مشروع موريس القاضي بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق إدارية (١).

وعن حيثيات هذا القرار: فقد أوصت الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين: " دولة عربية "، تضم نحو ٤٣.٥% ودولة يهودية تضم نحو ٥٦.٥% من أرض فلسطين البالغة ٢٧ ألف كم٢، ونص القرار على اتحاد اقتصادي يربط بين الدولتين، وعلى تدويل منطقة القدس. ولم تعر الجمعية العامة للأم المتحدة التفاتًا إلى توصيات اللجنة التي عينتها، وأناطت بها مهمة القيام بالتحقيقات في فلسطين وتلقي الشهادات من السلطة المنتدبة وممثلي السكان فيها، وخاصة تلك المتعلقة بمطالب وحقوق الفلسطينيين. ما يدلل بجلاء أن منظمة الأمم المتحدة، كانت قد اتخذت قرارًا مسبقًا بإقامة دولة يهودية في فلسطين على حساب أصحابها الأصليين.

خصص قرار التقسيم للدولة اليهودية مساحة مقدارها ١٤.٢٠٠كم٢ يملك الفلسطينيون ثلثي أراضيها، وقدر عدد الفلسطينيين في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بـ ٥٠٩ آلاف نسمة بينما عدد اليهود ٤٩٩ ألف نسمة. وعند صدور قرار التقسيم، كان الفسطينيون يشكلون أكثر من ثلثي عدد السكان في فلسطين ويملكون ٩٦% من مساحتها.

(١) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الأول، دمشق ١٩٨٤، ص٥٥٧ - ٥٥٨.

في القراءة الأولى لقرار التقسيم، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن والتطرق لمادئ العدل والإنصاف، فالغبن التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين أصحاب فلسطين الشرعيين، قام على أساس الفكرة الصهيونية العنصرية التي ألغت الوجود الفلسطيني. وهو مخالفة صريحة لواحد من أهم الأهداف التي تبنتها المنظمة الدولية، وهي حق الشعوب في تقرير مصيرها (المادة ا ف٢)، لأن إعمال هذا الهدف يتطلب احترام رغبة أصحاب فلسطين الشرعيين في تقرير مثير بلدهم. كما أن القرار يتفقر إلى أي سند قانوني، فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف بدون ضابط في شؤون الأقاليم الموضوعة تحت الإنتداب، وفلسطين واحدة منها. لأن ميثاق الأمم المتحدة أنشأ نظام الوصية لكي يحل محل نظام الإنتداب بموجب اتفاقات للوصية تبرمها الأمم المتحدة مع الدول صاحبة الشأن. وقرر الميثاق أنه إلى حين وضع اتفاقيات الوصاية يجب استمرار العمل بالاتفاقات الدولية القائمة. ومعنى هذا أن الجمعية العامة عند نظرها في المشكلة الفلسطينية، كان عليها الدخول في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرير إنها الإنتداب البريطاني عليها في حال تحقيق أغراضه في تهيئتها للإستقلال.

والغبن التاريخي كما يراه الفلسطينيون كامن في إسباغ الشرعية على إقامة دولة إسرائيل، مع الضرب بعرض الحائط حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلّة، أو في حقه بألا تقام على أرضه دولة أخرى. فالإعتراف بقرار التقسيم هو اعتراف بالدولة اليهودية وشرعية يهوديّتها، لأن قرار التقسيم لم يعتمد حق تقرير المصير لليهود، وإنما اعتمد على

شكل تقرير المصير لليهود ممثلاً بالدولة اليهودية [1].

ومما يؤكد تواطؤ الأمم المتحدة ودورها في نكبة الشعب الفلسطيني، ما تم الكشف عنه مؤخرًا من وثائق، حيث كشف المؤرخ الإسرائيلي الدكتور (إلعاد بن درور) بالتزامن مع الذكرى السنوية الستين لصدور " قرار التقسيم " عن وثائق سرية تفيد أن الأمم المتحدة كانت قد أعدت مخططًا لتشكيل (ميليشيا) يهودية مسلحة ومزودة بطائرات حربية بهدف تنفيذ القرار بتقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فقط.

وكان المؤرخ الإسرائيلي، قد اطلع على وثائق في الأمم المتحدة مصنفة على أنها سرية، إلا أن صفة السرية قد أزيلت عنها مؤخرًا وتمّ فتحها أمام الجمهور. والمدهش في المواد التي اطلع عليها المؤرخ الإسرائيلي توثيقها لمداولات ما سمي (باللجنة التنفيذية) لتطبيق " قرار التقسيم "، وعزم الأمم المتحدة إنشاء وتدريب " ميليشيا يهودية " وتسليحها بأسلحة وطائرات حربية ومدرعات. غير أن هذه " اللجنة " كانت ضعيفة وفشلت في تنفيذ مهامها مع اندلاع حرب ١٩٤٨، ولم تتمكن من تنفيذ المخطط المرسوم.

ونقلت صحيفة " هآرتس " عن بن درور وصفة مخطط الأمم المتحدة بأنه " أكثر مادة مفاجئة وجدتها في الأمم المتحدة ". فالقرار الذي قضى بإقامة دولتين في فلسطين، وحظي بتأييد ٣٣ دولة ومعارضة ١٣ وامتناع ١٠

(١) د. روضة عطا الله رئيسة جمعية الثقافة العربية، **ندوة جميعة الثقافة العربية في حيفا حول قرار التقسيم**، موقع عرب ٤٨ الإلكتروني، ٢٠٠٧/١١/٣٠.

دول عن التصويت، كانت القيادة الفلسطينية قد رفضته واعتبرته مخططًا استعماريًا عملت على إحباطه يومها، مما أدى إلى اندلاع حرب ١٩٤٨.

وقد نص القرار على إنشاء ميليشيات في الدولتين عبارة عن قوة عسكرية تكون تحت سلطة الدولتين وغايتها بالأساس حفظ الأمن الداخلي في كل واحدة منهما. وأكد بن درور أن " الأمم المتحدة أهملت نصف قرار التقسيم، أي فكرة إقامة الدولة العربية، وكانت الفكرة تنفيذ إقامة الدولة اليهودية فقط، وأن تعمل الأمم المتحدة في وقت لاحق على إقامة الدولة العربية ". وأنه بموجب مخطط اللجنة التنفيذية، فإن المهمة الأساسية للمليشيا اليهودية كانت فرض سيطرة الدولة اليهودية على العرب الذين بقوا فيها والذين كان عددهم في الدولة اليهودية، وفقًا لخارطة التقسيم، مقاربًا لعدد اليهود.

كان من المفترض، حسب المؤرخ الإسرائيلي، أن تخضع قيادة الميليشيا للأمم المتحدة التي كانت ستعيّن أيضًا قادة المليشيا، لكن اللجنة التنفيذية كانت تعتزم إسناد إقامة المليشيا إلى عصابة " الهاغاناه " اليهودية وتحويلها إلى تنظيم شرعي مسلح، في الوقت الذي كانت تصف في آنذاك بالمنظمة الإرهابية [١].

ويعزو إيلان بابيه، الصوت الإسرائيلي الأقرب إلى الموضوعية والحقيقة، في كتابه " التطهير العرقي في فلسطين "، يعزو خطيئة الأمم المتحدة بحق فلسطين وأهلها بإقرارها قرار التقسيم، الذي أسس للنكبة

(١) هاشم منوّر، **الأمم المتحدة وقرار تقسيم فلسطين**، شبكة الإنترنت الإعلام العربي/ أمين، ٢٠٠٧/١/٧.

بافتقارها إلى الخبرة، حيث لم يكن قد مضى على تأسيسها سوى عامين، وقد " عهدت بمسألة مستقبل مصير فلسطين إلى لجنة خاصة بفلسطين اتضح أن أيًا من أعضائها لم يكن لديه خبرة مسبقة بحل النزاعات أو معرفة بتاريخ فلسطين " (١).

إلا أن بابيه لا يلبث أن يلاحظ التأثير السيّء لقرار التقسيم في فلسطين وسكانها، فبدلاً من تهدئة الوضع، كما كان القصد منه، فاقم التوترات، وتسبب بتدهور البلد إلى واحد من أسوأ أطوار العنف في تاريخه، بسبب مدى ظلم وعدم شرعية الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة. فقد أدخل قرار التقسيم أكثر الأراضي خصوبة و٤٠٠ قرية فلسطينية ضمن حدود الدولة اليهودية المقترحة. وهكذا فإن أشد جوانب القرار لا أخلاقية يتثمل في كونه لم يتضمن آلية لحماية فلسطين من التطهير العرقي في وقت لاحق، فإنه حيث يتم تبني أيديولوجيا إقصائية في واقع إثني شديد التوتر، فإن الحتمية هي التطهير العرقي. ولأنهم رسموا الخريطة على هذا النحو، فإن أعضاء الأمم المتحدة الذين صوتوا في مصلحة قرار التقسيم ساهموا مساهمة مباشرة في الجريمة التي كانت على وشك أن ترتكب " (٢).

بعد كل هذا يخلص بابيه إلى قناعة تفيد بـ " خيانة الأمم المتحدة "، ذلك أنه بموجب قرار التقسيم، كان ينبغي للأمم المتحدة أن تكون حاضرة

(١) إيلان بابيه، **التطهير العرقي في فلسطين**، ط١، مؤسسة الدارسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧ ، ص٤١ -٤٢.

(٢) **المصدر نفسه**، ص٤٤ - ٤٥.

obeikandl.com

على الأرض لتشرف على تنفيذ خطتها للسلام، حيث تضمن قرار التقسيم أمورًا إلزامية واضحة جدًا، منها التعهد بأن تمنع الأمم المتحدة أية محاولة من الطرفين لمصادرة أراضٍ تعود ملكيتها إلى مواطني الدولة الأخرى، سواء كانت مزروعة أم لا. ورغم أن ممثلي الأمم المتحدة في فلسطين حاولوا الدفع باتجاه إعادة تقييم سياسة التقسيم، لكنهم، عمليًا، لم يقوموا بأكثر من المراقبة وإرسال التقارير عن بدء التطهير العرقي، خاصة أن السلطات البريطانية منعت وجود فريق منظم من الأمم المتحدة (١).

وبذلك، فإن الأمم المتحدة ساهمت بشكل مباشر في النكبة لا في إقرارها مشروع التقسيم، فحسب، ولكن في السكوت عن آثاره المدمرة. وهو أمر مفهوم عند الأخذ بعين الاعتبار أن مؤسسي الأمم المتحدة هي القوى الاستعمارية التي تقاطعت مصالحها مع مصالح الصهيونية. وهذا ما يظهر من خلال الإطلاع على الوثائق الأمريكية والفرنسية والألمانية.

وثائق أخرى:

كانت فرنسا أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين، حيث أعدّت حكومة الإدارة الفرنسية عام ١٧٩٨ خطة سرية لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، في حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي " بما فيه فلسطين "، مقابل تقديم الممولين اليهود قروضًا مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تمر، آنذاك، في ضائقة

(١) محمود، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤.

اقتصادية خانقة، والمساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة نحو الشرق بقيادة نابليون بونابرت [١].

لقد أكد نابليون أنه على اليهود الاعتماد على فرنسا لكي تخلصهم من نير العبودية في أوروبا وجور الاضطهاد المسيحي المتعصب؛ باعتبار على فرنسا، لكي تخلصهم من نير العبودية في أوروبا وجور الاضطهاد المسيحي المتعصب؛ باعتبار أن لفرنسا كما لورما، إرثًا يهوديًا ستدافعان عنه.

وفي فترة لاحقة أصدرت فرنسا تصريحًا شبيهًا بتصريح بلفور، وهو تصريح كامبو، قبل استصدار وعد بلفور البريطاني في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٧، حيث أصدر المسؤول الفرنسي في خارجيتها وعد كامبو في شهر أيار / مايو عام ١٩١٧ [٢]. ما يقرأ من خلاله تسابق كل من القوتين الإستعماريتين إنكلترا وفرنسا على إقامة دولة يهودية في فلسطين للحصول على مكاسب ومناطق نفوذ.

وفي وثائق الخارجية الألمانية، بخصوص الموقف الذي يجب اتخاذه من احتمال إنشاء دولة يهودية تحت الانتداب البريطاني: جاء في بند سري للغاية وثيقة رقم ٥٦١، مجلد رقم ٥ تسلسل D، برلين، تاريخ ١٩٣٧/٦/٥: " إن تشكيل دولة يهودية أو كيان سياسي يقوده اليهود تحت

(١) أسمهان شريح، **غزة المحررة أم مكسر العصا؟**، موقع المجموعة ١٩٤ على الشبكة الدولية، ٦ /٢٠٠٦/١١.

(٢) نجدة فتحي صفوة، (مراجعة وتقديم)، **العالم العربي في وثائق سرية ألمانية ١٩٣٧ - ١٩٤١**، ترجمة رزق الله بطرس، الوراق، لندن ٢٠٠٦، ص٢١.

الانتداب البريطاني ليس من مصلحة ألمانيا " [١].

وتعلل الخارجية الألمانية ذلك بأن الكيان اليهودي المزمع إقامته لن يستوعب يهود العالم، بل سيخلق موقع قوة إضافيًا بموجب القانون الدولي ليهود العالم.

وبذلك فإن معارضة ألمانيا للمشروع الصهيوني اقتصرت على عدم تمكين اليهود، الذين تريد التخلص منهم، من إيجاد موقع قوة لهم. من هنا جاء اعتراض ألمانيا على اتفاقية هافارا التجارية مع المنظمات الصهيونية، والتي يتم بموجبها نقل رأسمال اليهود المهاجرين أو الذين ينوون الهجرة من ألمانيا إلى فلسطين. حيث تقر الوثيقة أن منقولات هافارا الاقتصادية يبلغ حدًا تصل فيه إلى استنزاف البضائع من دون بدل، إما بالقطع الأجنبي أو على شكل بضائع. وهذا يعني، سياسيًا، دعمًا كبير القيمة لتشكيل دولة قومية يهودية بمساعدة رأس المال الألماني [٢].

وإلى جانب موقف ألمانيا من " الوطن اليهودي " تعطي الوثائق الألمانية صورة عن المواقف الأوروبية من هذا المواضع إبان الإعلان عنه. فتحت عنوان " الموقف الألماني من تأسيس دولة يهويدة في فلسطين " ومما ورد في الوثيقة رقم ٥٦٤ المؤرخة في ١٩٣٧/٦/٢٢ يُقرأ انتقاد للجنة بيل، فترى أنه كان من الواجب أن تحقق في الشكاوى العربية واليهودية في فلسطين، وأن تجد حلاً للنزاع العربي – اليهودي، وتقرير اللجنة لم ينشر بعد، لكن أصبح من المعروف، من تعليقات

(١) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٥ - ٢٩.

الصحافة، أن التقرير يدرس فكرة تقسيم فلسطين إلى منطقة عربية وأخرى يهودية.

والصحافة اليهودية – وكذلك في ألمانيا – تدافع بتعاطف عن إنشاء دولة يهودية، أو على الأثل – كيان سياسي بإدارة يهودية تحت الإنتداب البريطاني، والتي بصددها تقوم الدعاية من أجل أكبر توسيع ممكن للأراضي اليهودية.

وفي إشارة لموقف الرأي العام الإيطالي، الذي وصفته الوثيقة بالسلبي، رغم وضوحه، لاحظت الوثيقة أن الصحافة الإيطالية توجه الانتباه الانتقادي إلى المسألة اليهودية حتى في إيطاليا. وأن الموقف الإيطالي تجاه فكرة دولية يهودية في فلسطين يتقرر بالفعل – بالعداء للسامية إلى حد أقل من الخوف أن تطوّر إنكلترا تشكيل دولة يهودية في فلسطين إلى خطة لسياستها المتوسطية.

ورأت الوثيقة أن السياسة الفرنسية المتوسطية، في المدى المنظور، في حينه، لا تتأثر إلى الدرجة نفسها بتأسيس دولة يهودية في فلسطين كما يتأثر مجال المصلحة الإيطالية.

وترى الوثيقة أن هذه الأحداث المشار إليها، أدت إلى إعادة النظر في الموقف الألماني فيما يتعلق بمشكلة تأسيس الدولة اليهودية في فلسطين. حتى الآن، تقول الوثيقة، كان الهدف المبدئي للسياسة اليهودية لألمانيا تشجيع الهجرة اليهودية من ألمانيا، الذي تمليه متطلبات السياسة الداخلية، يروّج في الواقع لدمج اليهود في فلسطين؛ وبذلك يسرّع تطوير دولة

يهودية في فلسطين، ما من شأنه أن يظهر أن ألمانيا تؤسس لدولة يهودية في فلسطين.

لكن إبقاء اليهود متفرقين، في الواقع، كان ذو أهمية أكبر بالنسبة لألمانيا. لأنه عندما لا يعود أي فرد من العنصر اليهودي مستقرًا على الأراضي الألمانية، فإن القضية اليهودية تبقى من دون حل بالنسبة لألمانيا. لكن تطورات السنوات الأخير أظهرت أن اليهودية الدولية ستبقى بالضرورة عدوًا أيديولوجيًا، وبالتالي سياسيًا، لألمانيا الإشتراكية القومية. وعليه فإن القضية اليهودية، تشكل، في الوقت نفسه، واحدة من أهم المشكلات في سياسية ألمانيا الخارجية.. لذلك هناك أيضًا اهتمام ألماني كبير في التطورات الجارية في فلسطين، لأن الدولة الفلسطينية لن تستوعب يهود العالم بل – إلى حد مشابه لمجال نشاط الفاتيكان – سيتوفر لها موقع قوة إضافي بموجب القانون الدولي ما قد يكون له نتائج فاجعة على السياسة الخارجية الألمانية.

وتبيّن الوثيقة أن السفير الألماني في لندن، أخبر الحكومة البريطانية أن ألمانيا فعلاً قد شجعت هجرة اليهود إلى فلسطين إلى أكبر حد ممكن حتى الآن. ومع ذلك، كان من الخطأ الزعم أن ألمانيا ستؤيد تأسيس كيان سياسي في فلسطين تحت قيادة يهودية إلى حد ما. وفي الهياج المضاد لألمانيا من قبل اليهودية الدولية، لم تستطع ألمانيا الزعم أن تشكيل دولة يهودية في فلسطين قد يشجع التطور السلمي للأمم [١].

(١) **المصدر نفسه**، ص ٣٠ - ٣٥.

وفي قراءة أولية يتبين أن ألمانيا عارضت مشروع قيام دولة يهودية في فلسطين من منطلق مصالحها الخاصة. وبذلك اتسم موقفها بالإرتباك، فهي تريد التخلص من الوجود اليهودي فيها، إلا أنها خشيت من قيام دولة يهودية من شأنها تقوية نفوذ اليهود. والملاحظ أن ألمانيا لم تفرق بين اليهودية والصهيونية من خلال نعتها للصهيونية بـ " اليهودية الدولية "، إلا أن المعارضة الألمانية لقيام دولة يهودية في فلسطين، لم تتطور إلى درجة التحالف مع الفلسطينيين لمواجهة هذا المشروع، بسبب التخفف مع معارضة الفرنسيين والبريطانيين الذين يبسطون نفوذهم على العالم العربي، كما يتضح من خلال وثائق أخرى بعثت بها السفارة الألمانية في باريس إلى حكومتها في برلين، ما انعكس تخوفًا وعدم اطمئنان إلى وعود ألمانيا السرية لزعماء المشرق العربي، وخصوصًا في العراق، بشأن قيام إمبراطورية عربية شمالية تحت سيطرة العراق. ما يكشف تنافسًا بين كل من ألمانيا، وبريطانيا على المنطقة، ففي حين حاولت بريطانيا إقناع زعماء الحجاز بأنها تؤيد قيام دولة عربية في الجزء الآسيوي من العالم العربي، أخذت ألمانيا بإيهام زعماء العراق أنها تؤيد مساعيهم لإقامة إمبراطورية عربية في منطقة الهلال الخصيب.

ومن الوثائق الأمريكية، تقرير لجنة الخبراء الأمريكيين، حول تصريح بلفور وإقامة دولة يهودية في فلسطين، المقدم إلى الرئيس الأمريكي ويلسون في ١٩١٩/١/١٢، والذي جاء فيه: " من الصحيح أن فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية فيما لو جعلها اليهود كذلك، ومتى أتيحت لهم الفرصة الكاملة... بيد أن اليهود في الوقت الحاضر، لا

يكادون يؤلفون سدس مجموع السكان البالغ ٧٠٠ ألف في فلسطين... وباختصار فإن فلسطين أبعد ما تكون بلدًا يهوديًا الآن. إلا أنه يمكن الاعتماد على بريطانيا، كدولة منتدبة، لكي تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز (المميز) الذي يجب حصولهم عليه " [١].

ويقتطف كليفورد رايت من الوثائق الأميركية: أدلى مندوب الفلبين لدى الأمم المتحدة بخصوص قرار التقسيم بما يلي: " إن القضية هي إذا ما كان يجب على الأمم المتحدة أن تقبل بتحمل مسؤولية تنفيذ السياسة التي تتعارض بشكل واضح مع التطلعات الوطنية لشعب فلسطين، وإن حكومة الفلبين ترى أن للأمم المتحدة الحق في رفض تحمل مثل هذه المسؤولية ". وبعد يومين تم استدعاء المندوب الفلبيني وإقالته من منصبه. وكانت مكالمة هاتفية واحدة من واشنطن العاصمة مع الرئيس الفلبيني روكساس كفيلة بتغيير الموقف الفلبيني إزاء فلسطين بمقدار ٣٦٠ درجة، وقد ساعد الصهيوني سول بلوم، عضو الكونغرس الأمريكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية، في ممارسة الضغط على المندوب الفلبيني [٢].

ومن ملفات وكالة الإستخبارات الأمريكية وثيقة بقلم رئيسها كيرمت روزفلت جاء فيها: " سيطر الصهاينة على زمام المعركة، وحشدوا

(١) محمود عزمي، أصول قرار إنشاء دولة إسرائيل التاريخ الذي نسيه البعض، **صامد الاقتصادي**، (عمان)، العدد ١٢٥، صيف ٢٠٠١، دار الكرمل، ص ١٧٤ - ١٧٥، عن **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الأول، ص ٣١٥ - ٣١٦.

(٢) كليفورد رايت، حقائق وأباطيل في الصراع العربي الإسرائيلي، ط١، ترجمة عبد الله عريقات وعبد الله عيّاد، دار الناصر، عمان، ١٩٩٢ ص١١٢.

مجموعة من الأمريكيين المتنفذين واختاروا أهدافهم بعناية ومارسوا نفوذهم إلى أقصى درجة ممكنة، فتم تحديد ست دول أعربت عن رغبتها في التصويت ضد الخطة كأهداف مختارة. انهالت على مندوبي الدول الست وعلى حكوماتهم رسائل وبرقيات، وجهت من قبل أعضاء في الكونغرس الأمريكي ومن آخرين كانوا يستغلون هيبة ونفوذ الحكومة الأمريكية " [١].

وكتب الصحافي في شيكاغو ديلي تريبيون درو بيرسون: " إن الرئيس ترومان يضغط بشدة على وزارة الخارجية كما لم يفعل من قبل من أجل ضمان التصويت لصالح قرار تقسم فلسطين [٢].

ويعزو رايت موقف ترومان إلى قناعة الثاني بأن الدولة اليهودية سوف تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة. ويضيف رايت: " لم تكن القوى الغربية هي الوحيدة التي أيدت الصهاينة ودعمتهم، فالاتحاد السوفييتي اتخذ نفس الموقف، بل إن دعمه لم يقتصر على الدعم السياسي، فقد جاءت أهم وأكبر مساهمات الاتحاد السوفييتي في قيام الدولة اليهودية على شكل تزويد هذه الدولة بشحنات من الأسلحة الثقيلة " [٣]. ما قلب الميزان العسكري ضد العرب في حرب ١٩٤٨.

ومن الوثائق التركية: أثناء زيارات هرتزل إلى القسطنطينية عام ١٨٩٦، وبعد عدم تمكنه من مقابلة السلطان، نصحه عزت بك، الحصول

(١) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.
(٢) **المصدر نفسه**، الصفحة نفسها عن شيكاغو ديلي تريبيون، ١٩٤٨/١٢/٩.
(٣) **المصدر نفسه** والصفحة نسفها.

على قطعة من الأرض، وإقامة مستعمرات يهودية فيها، ثم تقديمها لتركيا مع مبالغ إضافية مقبل فلسطين [١].

وفي الوثائق العربية: أن الحكومة الأردنية عرقلت وصول أول فوج من جيش الإنقاذ إلى فلسطين، ثم وافقت على مضض، شرط أن يتم ذلك بسريّة وتحت جنح الظلام، استجابة لطلب حليفتها بريطانيا [٢].

وأيضًا: يقول عبد الله التل، الضابط في الجيش الأردني، في كتابه " كارثة فلسطين " : أبرقت إلى جلالة الملك عبد الله بما يلي:

" ع/ ٢٥ تاريخ ١٩٤٨/٥/١:

منعني قائد المنطقة الإنكليزي من حماية القنصلية العراقية وتقديم النجدة والمساعدة لجنودنا، في تلك المنطقة، وهددني باستعمال مدافعه ضدنا إذا لم أسحب الجنود والمدرعات وأخلي المنطقة. أسترحم من جلالتكم التدخل للسماح لنا بالدفاع عن النفس، وإذا سقط القطمون سقطت القدس بأيدي اليهود ".

ولما وصلت برقيتي لعمان جرى اتصال ما بين الملك والمندوب السامي في القدس، ولم أعلم ما جرى بينهما إلا أن الأمر قد ورد إليّ من عمان لتنفيذ أوامر قائد المنطقة الإنكليزي باعتبار أن جميع وحدات الجيش العربي في فلسطين، إنما وجدت هناك بأمر من الإنكليز وتحت

(١) أسمهان شريح، دور تركيا العثمانية في المشروع الإستيطاني في فلسطين، **صامد الاقتصادي**، عمان، العدد ١١٣، صيف ١٩٩٨، عن: محمد حسنين هيكل، **الاتصالات السرية بين العرب وإسرائيل**، الكتاب الأول ط٥، دار الشروق، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٣ - ٥٦.

(٢) **المصدر نفسه** ص٢١.

إشرافهم التام [1].

يستدل من هذه الوثيقة أن ثمة جهات إقليمية ساهمت في النكبة الفلسطينية، بسبب ارتباطها ببريطانيا التي كانت أهم الأطراف التي هيأت وساهمت في النكبة.

نتائج:

١- تعود فكرة إنشاء دولة يهودية في فلسطين إلى بداية نشوء استعمار في أوروبا.

٢- لم يكن مشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين حرصًا على اليهود، أو عطفًا عليهم، بل للتخلص من المشكلة اليهودية.

٣- أدى انشغال الغرب بحل المشكلة اليهودية إلى الوصول لحل استعماري لهذه المشكلة.

٤- حذت القوى الإستعمارية حذو الحركة الصهيونية في تجاهل الشعب الفلسطيني.

٥- أدى تجاهل وجود الشعب الفلسطيني إلى استبعادهم من المشاركة في تقرير مصيرهم مما يخطط لهم ولبلدهم.

٦- عملت الحركة الصهيونية بدأب واستخدمت كافة الوسائل الممكنة لتحقيق مشروعها.

٧- استجاب الغرب الإستعماري لمطلب الصهيونية بسبب التقاء

(١) عبد الله التل، مذكرات، كارثة فلسطين، ط١، دار القلم، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٠ - ١١.

obeikandl.com

المصالح المشتركة وتقاطعها.

٨- تبدو ألمانيا الإستثناء الوحيد في الحذر والتخوف والممانعة من إقامة دولة يهودية، إلا أن تلك الممانعة لم تصل إلى درجة عرقلة ومقاومة المشروع الصهيوني.

٩- ساهمت بعض القوى الإقليمية في نكبة فلسطين.

١٠- دخلت أمريكا على خط دعم المشروع الصهيوني، منذ البدايات، فساهمت في نكبة فلسطين.

١١- ساهمت المنظمات الدولية في نكبة فلسطين، منتهكة بذلك مواثيقها التي أقرتها وادعت فيها أنها تعمل على إحلال السلم العالمي ومنح الشعوب حرياتها واستقلالها.

وفي الخلاصة: فإن القوى العظمى، خططت ومهدت لنكبة فلسطين، وقد سخّرت عصبة الأمم والأمم المتحدة لتنفيذ مخططاتها، وهو أمر يمكن ملاحظته من خلال وثائقها العديدة، التي بات جزء كبير منها متوفرًا. ما يهيء للجهات المعنية أوراق قوة إشهارها في وجه المتسببين في النكبة، وبالتالي استخدامها لاسترداد حقوق الفلسطينيين في وطنهم وإزالة الظلم الذي وقع عليهم عن سابق تصميم وإصرار.

* * *